7.1.2002

اشكاليات قانونية واخرى في عمل لجنة اور

بقلم مروان دلال

وصلت لجنة اور في عملها مرحلة استجواب قيادات سياسية عربية, وذلك بعد ان استمعت الى شهود عيان على مظاهرات اكتوبر, افراد الشرطة, قيادات الشرطة والمستوى السياسي الاسرائيلي. كما استمعت اللجنة الى خبراء عن العرب تم استدعائهم من قبلها. وهي ما زالت في مرحلة ما قبل اصدار الانذارات لمن قد يمس حقوقه استمرار التحقيق معه امام اللجنة. ومرحلة الاستماع الى شهادات القيادات السياسية العربية تشهد اشكاليات قانونية وغيرها التي من شأنها ان تؤثر سلبيا على عمل اللجنة بشكل شامل.

الاشكاليات في عمل لجنة اور

- **مجال عمل لجنة اور**

لجان التحقيق الرسمية في اسرائيل تعمل بموجب قانون لجان التحقيق لسنة (1968). واسباب اقامة اللجنة بموجب هذا القانون هي حدوث امور ذات اهمية جماهيرية بالغة والتي تشكل حاجة للتحقيق بها. وتشير التجربة الاسرائيلية في هذا المجال على ان سبب هذا الحدث هو الحكومة او مؤسسات تابعة لها, والتي انتج ادائها في حدث عيني عدم ثقة واسعة من قبل المواطنين. فلجنة التحقيق الرسمية التي اعقبت حرب 1973 اقيمت لفحص كيف ان الحكومة والجيش لم يتنبئا حدوث الحرب؛ ولجنة التحقيق التى حققت في المذابح في صبرا وشاتيلا فحصت مسؤولية الحكومة والجيش؛ ولجنة التحقيق التي حققت في مقتل رابين فحصت اهمال الشاباك في حراسته. هذا التفسير لدور لجان التحقيق الرسمية في اسرائيل, اي التحقيق بصدد افعال الحكومة واذرعتها الملائمة يتبناه ايضا قانونيون اسرائيليون مختصون في مجال لجان التحقيق.

عينت لجنة اور يوم 8.11.2000. وعرف مجال عمل اللجنة فحص اسباب الصدامات بين مواطنين وقوات الشرطة. كما شمل مجال عملها فحص مسألة التحريض الذي ادى الى نشوب المظاهرات. وكما كان متوقعا, فان خانة التحريض خصصت للقيادات السياسية العربية, هذا اذا فرضنا اننا نوافق القاموس السياسي للجنة اور ومن نصبها, اي الحكومة, لمعنى التحريض وتبعاته. ومن الجدير بالذكر ان لجنة الفحص التي عينت قبل لجنة التحقيق الرسمية لم يشمل مجال عملها مسألة ما يسمى بالتحريض. ولعل ابرز مثال لكون لجان التحقثق الرسمية تحقق في فشل حكومي لا غير هو لجنة التحقيق التي شكلت بعد اغتيال رابين. فهناك لا احد يستطيع انكار وجود التحريض من قبل المستوطنين قبل الاغتيال, الا ان مجال عمل اللجنة اقتصر على فحص فشل الشاباك في حراسة رئيس حكومة.

ورغم التوجه الفوري عند اعلان مجال عمل اللجنة الى رئيس الحكومة حينها ورئيس المحكمة العليا اهارون براك الذي عين اعضاء اللجنة, بخصوص اشكالية شمل موضوع التحريض في مجال عمل اللجنة, الا انهما لم يستجيبا لهذا التوجه. نفس الشيء حدث مع التوجه الى اعضاء لجنة اور عند تعيينهم, وذلك رغم وجود امكانية في قانون لجان التحقيق يخولهم بالتوجه الى الحكومة وطلب تعديل مجال عمل اللجنة. وقد تم اعلامهم بهذه الامكانية, الا انه حتى الان يبدو ان لجنة اور اختارت عدم استعمال صلاحيتها هذه.

- **الاستناد الى المخابرات (الشاباك) كمصدرلمعلومات اللجنة**

يبدو جليا أن لجنة اور استعانت باكثر من مصدر لتلقي المعلومات حول القيادات السياسية العربية, ابرزها الشرطة وجهاز الاستخبارات. كذلك اعتمدت اللجنة ايضا على تقارير للصحف العبرية. وهذه كتلك لم تكن دقيقة. فالاولى, اي تقارير الشرطة والمخابرات التي ترجمت الصحف العربية الى العبرية لم تلتزم الدقة او النزاهة, حتى لو فرضنا انهم يملكون المعرفة باللغة العربية ورموزها. اما الصحافة العبرية, فامتازت هذه اما بالمبالغة او بالتلفيق. وبرزت غبطة القاضي اور احيانا لظنه امتلاك هذا الكم من المعرفة. ولكن شتان ما بين اقتباسات, واحيانا مغلوطة, وبين المعرفة. وقد نكون بحاجة الى مقالة اضافية للتعليق على النمط الاستشراقي للشق المهيمن في لجنة اور في التعامل مع القيادات السياسية العربية. ولكن الان يمكن القول انه لا شك ان احدى سمات الاستشراق السلبي هي التعلق ببعض الكلمات لا غير لفهم سياقها السياسي.

الاشكالية القانونية الابرز في الاستناد الى معلومات من المخابرات او الشرطة ان هذه اجسام حكومية وعليها بالتالي التصرف بمساواة ونزاهة تجاه كل المواطنين. وان رغبا بتقديم مواد عن الاخلال بالنظام, فعليهم تقديم المواد عن كل من اخل بالنظام. وان ارادا تقديم مواد عن ما يسمى بالتحريض, فعليهما عمل ذلك مقابل العرب واليهود على حد سواء. من اسئلة لجنة اور يبدو واضحا ان عمل المخابرات والشرطة هو في اتجاه واحد فقط.

اشكالية قانونية اخرى بالاعتماد على مواد تقدمها المخابرات هي تجربة لجان تحقيق سابقة مع افادات لهذا الجسم. في اكثر من مرة هيئات اسرائيلية رسمية ادانت كذب المخابرات امام لجان تحقيق مختلفة. في لجنة لنداو من سنة 1988 التي فحصت اساليب تحقيق الشاباك على اثر قضية عزت نافسو ثبت كذب المخابرات الاسرائيلية؛ في تلخيص لتقرير مراقبة الدولة السري لسنة 2000, الذي فحص اساليب التحقيق التي استعملتها المخابرات الاسرائيلية لقمع الانتفاضة الاولى, اقرت مراقبة الدولة ان الشاباك ما زال يمارس الكذب امام هيئات رسمية؛ واخيرا, في قضية رجل الشاباك اهود ياتوم كان واضحا مدى كذب الرجل على ضوء جريمة القتل التي ارتكبها ضد معتقل فلسطيني. كيف يمكن الاعتماد على مصدلقية هذا الجسم, اذا, الذي ان لم يقتل او يعذب العرب علنية, ينكر ذلك كاذبا امام هيئات اسرائيلية رسمية.

- **نمط اسئلة اللجنة للقيادات السياسية العربية**

اسهبت اللجنة في اقتباس المقاطع الصحفية, من الصحف العبرية والعربية, والتي تتعلق بتصريحات السياسيين العرب. وشملت اسئلة اللجنة اسئلة سياسية لا علاقة لها بموضوع عملها. اكثر من مرة سألت اللجنة القيادات السياسية حول مضامين برامج احزابهم السياسية. ورفضت هذه القيادات هذا النمط من الاسئلة, وبحق. ولم تسأل اللجنة ايا من الشخصيات السياسية الاسرائيلية التي مثلت امامها عن مضامين برامج احزابهم, ولا هي مخولة بذلك. ولكن, قد نستنتج من السكوت الرضى, وتلاحم ذات الشق المهيمن سياسيا مع ابرز الشخصيات السياسية الاسرائيلية التي تم التحقيق معها.

كما بات معلوم اليوم, احدى النقاط المفصلية امام اللجنة هي مسألة استعمال القناصة ضد المتظاهرين المدنيين ومدى علم المستوى السياسي الاسرائيلي بذلك. وادعى هذا المستوى كالجوقة, مثله مثل قيادة الشرطة, بانهم علموا باستعمال القناصة ضد المتظاهرين فقط عندما

برز الامر امام اللجنة. نذكر, انه بناءا على اسئلة لجنة اور للقيادات السياسية العربية, فيبدو ان امامها كم هائل من الصحافة العبرية والعربية, خاصة من تلك الفترة في بداية اكتوبر. ولا شك عندنا, ان امام لجنة اور صحيفة شعبية مثل يديعوت احرونوت, بتاريخ مهم لعمل اللجنة كيوم 3.10.2000. في خبر هذه الصحيفة الذي يصف ما جرى في وادي عارة في اليوم السابق, على صفحة 4, مكتوب بشكل واضح ان "الشرطة حاولت اسكات مصادر رمي الحجارة بواسطة اطلاق رصاص القناصة". وبالعبرية "השוטרים ניסו לשתק את מקורות יידוי האבנים בירי צלפים". وذلك اضافة لاخبار اخرى عن اطلاق رصاص حي من قبل الشرطة. يمكن الاستفهام, اذا, لماذا لم يسأل ايا من القيادات السياسية الاسرائيلية, او ايا من قيادات الشرطة, عن هذا الخبر في يديعوت احرونوت, لمحاولة نقض ادعاءهم بجهل حقيقة استعمال القناصة واطلاق الشرطة الرصاص الحي باتجاه المتظاهرين.

<u>التجربة الايرلندية</u>

في 30.1.1972 خرجت جماهير ايرلندية في مدينة ديري للتظاهر ضد الحكم البريطاني. المظاهرات الجماهيرية تحولت الى رمي للحجارة تجاه الجنود البريطانيين. هؤلاء اطلقوا النار باتجاه المتظاهرين وقتلوا 13 متظاهرا واصابوا نفس العدد من بين المتظاهرين. بعد هذا الحادث اقامت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق مكونة من رئيس المحكمة العليا في بريطانيا. استنتاجات لجنة التحقيق هذه كانت ان المتظاهرين اطلقوا النار باتجاه الجنود البريطانيين الذين اضطروا حينها استعمال سلاحهم. 26 سنة لاحقا, اقيمت لجنة تحقيق ثانية لفحص ما جرى اثناء الظاهرات في ديري الايرلندية. هذه اللجنة اقيمت بعد ضغط متواصل من عائلات القتلى في تلك المظاهرات.

حدد مجال عمل لجنة التحقيق الثانية بحيث يتمركز بالحقيقة الاهم وهي مقتل متظاهرين مدنيين. وعرف مجال عمل اللجنة بانه "التحقيق في الاحداث التي جرت يوم الاحد, 30.1.1972, والتي ادت الى الموت خلال المسيرة في ديري, اخذين في الحسبان اي معلومات جديدة لها علاقة بهذا الحادث في ذلك اليوم." وتتركب لجنة التحقيق من قاضي المحكمة العليا في انجلترا, وقاضيين من خارجها, واحد من استراليا والثاني من كندا. كما يوجد لعائلات القتلى الكثير من الحقوق امام هذه اللجنة, منها حق توجيه اسئلة للطرف الاخر. وتجري جلسات لجنة التحقيق في ديري ذاتها, وليس في لندن.

ما زال امام لجنة اور الكثير من العمل, لا سيما مرحلة اصدار الانذارات والتحقيق مع المنذرين من بعدها. ولا شك ان من خلال جلسات لجنة التحقيق هذه تم الكشف عن امور قد تكون من البديهيات للمواطن العربي الفلسطيني, ولكنها ما زالت تفاجئ المجتمع اليهودي كل مرة من جديد. كذب الشرطة, وعنصريتها, وعنفها مثال على ذلك. مثال اخر هو استمرار تنصل المستوى السياسي الاسرائيلي من مسؤوليته لما جرى في اكتوبر 2000. مع ذلك, هناك اشكاليات جدية,(ولم نتكلم بعد عن الظرف السياسي السيء الذي ضمنه تعمل لجنة التحقيق), في عمل لجنة اور التي قد تنتج الحاجة لاقامة لجنة تحقيق ثانية تتمركز بالاهم: مقتل 13 متظاهرا مدنيا واصابة المئات من العرب الفلسطينيين في اسرائيل.

الكاتب محام من مؤسسة عدالة.